تنظيم المعايش

في الاسلام

لنقولا زيادة

ان الرقعة التي رفرف عليها علم العروبة والاسلام متباعدة الاطراف . متسعة الارجاء متباينة الوضع الجغرافي . مختلفة العامل الطبيعي من أودية وارفة الظلال الى أحواض أنهار يانعة ، الى سهول منبسطة غنية ، الى جبال مرتفعة الى صحار قاحلة . فكان من الطبيعي ان تتنوّع موارد الرزق في ربوعها . وتتعدّد مصادر العيش في انحائها . وتبع ذلك اختلاف في وسائل العيش وطرق الارتفاق ، وسبل تنظيمها . ولست أريد أن أتعرض لهذه النواحي المتعددة ، كما انني لست أنوي أن أتناول النظام المالي في الدولة الاسلامية بالدرس والتحليل . وكل غرضي أن أنقل إليكم شذرات مختلفة عن تنظيم المعايش تستقطنها من كتب الأدب والتاريخ

لم يلبث العرب بعد استقرارهم في البلاد التي فتحوها ان سكوا النقود . ولذلك كانت المعاملات التجارية في انحاء العالم الاسلامي . الاّ في النادر من الاحوال ، تعتمد على النقد لا على المقايضة . وقد كانت الدنانير الذهبية والدراهم الفضية معاً اساس النقد . وبذلك كان النظام النقدي ، ثنائيا . هذا بالاضافة الى فروق محلية في وزن الدرهم . ويمكن القول اجمالاً ان الدينار كان ينقص قليلاً عن نصف الجنيه الانكليزي الآن . اما الدرهم فكان يساوي اربعين ملاً (اربعين مليماً او اربعين فلساً). والدرهم المقصود هنا هو الدرهم النقرة الذي يكون ثلثاه من الفضة الخالصة وثلثه من النحاس . وهو الدرهم الذي كان استعماله شائعاً في سوريا ومصر حول القرن الخامس الهجري . اما الدرهم المغربي فقد كانت قيمته ثلث قيمة الدرهم النقرة . وقد عرف الناس النقود النحاسية في زمن مبكر في الدولة الاسلامية لكنها لم تكن في وقت من الاوقات تعدّ اساساً للمعاملة التجارية . على انها راجت في السوق في القرن الثامن الهجري وكانت ثمانية واربعون فلساً منها تساوي درهماً واحداً . لكنها لم تلبث ان فقدت قيمتها فأصبحت تقوّم الحاجيات بوزن من النقود على انها نحاس لا على انها نقد

وكانت وحدة الوزن متباينة في انحاء العالم الاسلامي . ففي مصر كان الرطل مائة واربعة واربعين درهماً على نحو ما نعرفهُ اليوم . اما في سوريا فقد اختلف وزنهُ بين ستمائة درهم في دمشق وصفد وطرابلس وبين سبعمائة وعشرين درهماً في حلب وحماة وغزة . وهو على كل حال ، أقل من وزن الرطل المستعمل الآن في انحاء سوريا كذلك كانت وحدة المكاييل تختلف في القطر الواحد عنها في القطر الآخر اختلافاً بيناً . وان كانت تتفق قطراً قطراً مع المستعمل منها الى الآن : فالقدح والويبة والاردب كانت مستعملة في مصر والمد والكيل والغرارة كانت شائعة في سوريا . منذ القرن السادس الهجري

والتحدث عن تنظيم المعايش يقتضي الاشارة الى أسعار الاشياء وكسب الناس ، ليبان العلاقة بين ما يكسبه المرء ومقدار ما ينفقهُ على شؤون العيش الضرورية . ودفعاً للبس والتكرار اللذين يمكن ان ينشآ من ذكر اثمان وحدات الوزن والكيل المختلفة رأيت ان أورد الوزن بالكيلوغرام . والسعر بالملات . والمل الفلسطيني يقابل الفلس العراقي على التحقيق والمليم المصري على وجه التقريب . فالسعر المألوف للقمح في سوريا ومصر كان مليين للكيلو الواحد ومثلهُ للارز . اما الشعير فكان ثمن الكيلو الواحد ملاً ونصف الل . وكان ثمن كيلو اللحم نحو اربعين ملاً وثمن الدجاجة يتناوت بين ثمانين ملاً ومائة من الملات . اما في العراق فقد كان القمح أغلى . لذلك بلغ ثمن الكيلو الواحد ثلاثة ملات . وروي ان ثمن حمل حمار من القصب في مراكش كان نحو خمسة عشر ملاً . هذه هي الاسعار العادية اما في الازمات مثل القحط او انتشار الوباء او الحروب فقد كانت الاسعار ترتفع خمسة أضعاف وسبعة أضعاف . وقد بلغ ثمن رغيف الخبز في زمن المستنصر الفاطمي في مصر خمسة عشر ديناراً

***

اما الاجور والمكاسب فقد ترك لنا السلف الكثير من اخبارها ؛ ومما لا ريب فيه ان العمال ومن جرى مجراهم لم يكونوا يتمتعون ببحبوحة من الرزق . فقد كان النساج يتداول ، في بعض الأحيان ، نصف درهم في اليوم . وقد نقل الاستاذ متز عن صاحب مصارع العشاق ان الرجل وزوجه في عصر الرشيد كان يكفيهما ثلاثمائة درهم في السنة للعيش المتوسط . فاذا تذكرنا هذا وجدنا ان النساج المذكور كان يضطر الى عيش هو دون المتوسط . أما أصحاب الأرضين فكانوا يؤجرون الفدان الواحد من الأرض الجيدة بأربعين درهماً في السنة في أوقات الرخاء . وقد روى لنا القلقشندي الكثير عن ارزاق اصحاب الوظائف نكتفي الآن بالاشارة الى بعضها . كان رزق الوزير في مصر خمسة آلاف دينار في الشهر ينفق منها على حاشيته ،

وكانت وظائف القصر المختلفة تتفاوت أرزاقها بين عشرة دنانير ومائة دينار في الشهر . وكان الشيخ الكبير في مجلس السلطان بتونس يتقاضى نيفاً وألفاً وثلاثمائة درهم نقرة في الشهر الواحد . وروى أن محتسب مصر كان يتقاضى ثلاثين ديناراً في الشهر وان قضاة مصر تباينت مرتباتهم بين الثلاثين والمائة والستين من الدنانير . وان معلم النحو والعروض كان يتناول ستين درهماً في الشهر . ولا شك ان هذه الأرقام تعيننا على تفهم العلاقة بين الايراد والمصروف

وقد نالت المعاملات التجارية والمالية حظاً وافراً من العناية والترتيب . فكانت السفاتج وسيلة نقل الأموال من مكان الى آخر . فقد روى ناصري خسرو انهُ لما ترك اصوان حمل معه سفتجة من صاحبه هناك الى وكيله في عيذاب فدفع له المبلغ لقاءها . وقد بلغت قيمة بعض السفاتج والصكوك ثلاثين او اربعين الفاً من الدنانير . هذا الى الخانات العديدة التي كانت مقصد التجار الغرباء يضعون بضائعهم ودوابهم في اسفلها وينامون في اعلاها ، ويقفلون غرفهم بأقفال رومية . وبعض هذه الفنادق كان فيهِ اربع او خمس طبقات . ولعلَّ فنادق الاسكندرية كانت من أكبر ما عرف في العالم الاسلامي

ولم تكن الدولة تشرف على تنظيم الحياة الاقتصادية العامة . لكننا مع ذلك نجد ان اولي الأمر كانوا يراقبون شؤون المعاش مراقبة دقيقة في بعض الأحيان ، رغبة في ضبط الأمور ومنع الغش . فمن ذلك ان السكاييل والموازين كانت خاضعة لمراقبة المحتسب الشديدة . وقد روى المقريزي انهُ كان في كل سوق من اسواق مصر على أرباب كل صنعة من الصنائع عريف يتولى امرهم . وكان العريف أحد المشتغلين بالبيع في السوق . فان عريف الخبازين بمصر كان له دكان يبيع الخبز بها ويظهر من قصة رواها المقريزي ان العريف كان يعزله الوزير اذا وقع انظن انهُ انكر شيئاً . ونعرف مما نقله الاستاذ متز ان تجار الكتان في دلتا مصر لم يكونوا يستطيعون ان يبيعوا ما ينسج باسمهم الا للسماسرة الذين تعينهم الحكومة . أما في فارس فقد كان غسل خيوط الكتان في نهر معين يقتضي الحصول على اذن من ناظر النهر . ومتى تمَّ النسج عيَّن السماسرة الرسميون ثمن الاقمشة وختموا اللفائف وسلموها الى التجار الاجانب

ومن هذا القبيل ما عرف عن نظام الاحتكار الذي لجأ اليهِ الفاطميون والمماليك وكان القصد منهُ زيادة واردات السلطان . فمن المعروف عن الفاطميين مثلاً انهم منعوا تصدير الاقمشة المصرية الى العراق ، وقد يكون اساس هذا العمل سياسيًّا لا اقتصاديًّا . لكننا نرى من الجهة الأخرى ، انهُ لكثرة التمر في كرمان كان يعطى للمصدرين جوائز . فكان الجمالون يحملون التمر مناصفة الى خراسان ويعطي السلطان كل جمل ديناراً

وعرف صناع العالم الاسلامي ما يصح ان نسميه « الماركة المسجلة » . فقد كانت البلاد المشهورة تنقش على ما يصنع فيها (عمل مدينة كذا) . على ان ذلك لم يمنع الغش ، اذ صنعت بعض البلاد ثياباً غير جيدة ، وكتبت عليها اسم بغداد لترويج سوقها

وبين الوظائف التي يذكرها القلقشندي نوع يسميه (الوظائف الصناعية) . وقد أورد انها كانت معروفة في مصر والشام. ومنها رئيس الجراحية أو الكحالين والاطباء ونحن نرجح ان هذا النوع من التنظيم كان يرمي فيه الى تنظيم الناحية الخلقية الادبية اكثر من تنظيم الناحية المادية

أضف الى كل ذلك نوعاً من النقابات التي كانت تشرف على العمل والتجارة والتي نشأت عن تجمع الحرف وأصحابها في أجزاء معينة من السوق ، فاقتضى الوضع ضبطاً وتنظيماً خاصين . ولعل اصحاب البنوك كانوا في مقدمة من نظم النقابات هذه

وثمة ناحية من نواحي تنظيم المعايش في الاسلام حرية بعنايتنا ، ولا سيما في هذه الايام ، هذه الناحية هي الوسائل التي لجأ اليها أهل الحل والعقد في تفريج أزمات القحط وما يتبع ذلك من ارتفاع الاسعار . وقد وقعت على أخبار لها رواها المقريزي عن مصر ، رأيت في نقلها لذة ومتعة ودرساً عملياً

أصاب مصر في أواخر القرن الرابع الهجري قحط كان سببهُ نقص ماء النيل ، فارتفعت الاسعار وازدحم الناس على الخبز يطلبونه ويقتتلون من أجله . فجمع متولي السعر خزاني الغلال والطحانين والخبازين وقبض على ما بالساحل من الغلال وأمر أن لا تباع إلا للطحانين وسعّر القمح والشعير والحطب وسائر الحبوب والمبيعات ، وضرب جماعة بالسياط وشهّر بهم وشدد في ذلك وكبست عدة حواصل وفرق ما فيها على الطحانين بالسعر الرسمي . فترى من هذا ان وزير الحاكم بأمر الله لجأ الى التسعيرة الجبرية وحظر توزيع الغلال إلا على الطحانين ليحول دون الاستغلال . وأصبحت التسعيرة الجبرية وسيلة يلجأ اليها في الازمات في مصر في القرون التالية لزمن الحاكم بأمر الله

وثمة وسيلة أخرى لجأ اليها الوزير المصري في سبيل تخفيف الويلات في القرنين الرابع والخامس للهجرة ، وهي ختم الغلال . فقد أمر الحاكم بأمر الله بفرض ما يحتاج اليه من الغلال على أرباب الغلات وخيّرهم بين أن يبيعوا بالسعر الذي يقرره بما فيه الفائدة المحتمة لهم وبين أن يمتنعوا فيختم على غلاتهم ولا يمكنهم بيع شيء منها الى حين دخول الغلة الجديدة فاستجابوا لقوله وأطاعوا أمره وانحل السعر . ثم وقع غلاء في أيام الآمر بأحكام الله الفاطمي في القرن الخامس للهجرة فختم القائد أبو عبد الله بن فاتك على مخازن الغلات وأحضر أربابها وخيرهم بين أن يبيعوا على سعر الدولة وبين أن يختم على غلاتهم . فمن أجاب باع ومن رفض

ختم على ما عنده . ونظر في حاجة السوق وفي المقدار التيسر الحصول عليه وباع ما نقص الى الفلاحين بالسعر من غلات ديوان الدولة . فلما دخلت الغلة الجديدة بيعت الغلة المختوم عليها بسعر قليل وأصاب أصحابها خسارة كبيرة

وقد كان من عادة السلطان بمصر أن يحتفظ باحتياطي من الحبوب القصد منهُ تفريج الازمات اذا أصاب البلاد الجدب . فكان يبتاع لهُ في كل سنة غلة بمائة الف دينار وتجعل متجراً . وفي زمن البازوري جُعل الخشب والصابون والعسل بين ما يخزن في متجر السلطان

والبازوري هذا هو الذي حاول أن ينظم توزيع الغلات في مصر بحيث لا يظلم مشتريها ولا يثري بائعها بغير حق . فقد كان العاملون أي عمال النواحي يطالبون الفلاحين بدفع الخراج قبل وقته ، فاذا عجزوا ابتاعوا منهم غلاتهم ، قبل ادراكها بالثمن البخس ، ثم يقوّمونها على الديوان بالسعر الرائج ويربحون الفرق بين السعرين . فأمر البازوري عمال النواحي بتحرير مبلغ الغلة الذي وقع الابتياع عليه وتقويم ما وزنهُ التجار للديوان وختم المخازن وإخباره بمبلغ ما يحصل تحت أيديهم . ثم جهز المراكب وحمل الغلال الى المخازن السلطانية بمصر وقرر أثمان الحبوب وسلم الى الخبازين حاجتهم لمهنة الاسواق ، ووظف ما يحتاج اليهِ لبلدان القاهرة ومصر وغيرها واستمر تدبيره هذا عشرين شهراً حتى قتل

ولعل الغلاء الذي وقع بمصر أيام المستنصر كان شر ما عرفهُ القطر الشقيق في زمن الفاطميين . وقد ترك لنا المقريزي صوراً حية ناطقة عما أصاب الناس من الضنك والعدام القوت ، حتى بلغ ثمن الرغيف الواحد خمسة عشر ديناراً . ومع ذلك فقد وجد من حاول أن يستغل الضنك ويربح على حساب العوزين والمحتاجين . فأنذر المستنصر الوالي بقطع رأسه ان لم يخفف البلاء . فذهب الوالي الى الحبس وأخرج منهُ قوماً وجب عليهم القتل وألبسهم ثياباً واسعة وعمائم مدورة وطيالس سابلة وجمع تجار الغلة والخبازين والطحانين وعقد مجلساً عظيماً وأمر باحضار واحد من المحبوسين فدخل في هيئته العظيمة حتى اذا مثل بين يدي الوالي قال له (ويلك ما كفاك انك خنت السلطان واستوليت على مال الديوان الى ان اخربت الأعمال وعدمت الغلال فأدى ذلك الى اختلال الدولة وهلاك الرعية . اضرب يا غلام رقبته) فضربت في الحال . واستدعى الوالي آخر فقام اليهِ الحاضرون من التجار والطحانين والخبازين وقالوا (ايها الأمير انا في بعض ما جرى كفاية ونحن نخرج الغلة وندير الطواحين ونعمر الأسواق بالخبز ونرخص الأسعار على الناس) . وبعد ضراعة قبل ما قدموه ووفوا بالشرط